تمهيد

إن ما نشـهده من ظروف ومتغيرات مالية واقتصـادية، أدركنا فيها أهمية الادخار كحتمية للنمو الاقتصـادي، وظاهرة اجتماعية ونفسـية تسـهم في تحقيق رفاهية الفرد واسـتقراره المالي على المديين المتوسـط والبعيد؛ لذلك فإن الادخار ليس في مجمله تكديس الأموال بطريقة بشـعة قد يوصـف صـاحبها بالبخل، إنما يعد نظام اقتصـاديا يتغلب على الظروف المسـتقبلية الطارئة والمفاجئة، والتي قد تؤثر في السـيولة المادية لدى الفرد أو الدولة. وللادخار آثار عدة، سـواء على الصـعيد الفردي (الشـخص نفسـه أو على الصـعيد المجتمعي (الدولة): إذ يسـهم في إنعاش الاقتصـاد الذي يكون مرتبطة عادة بمعدلات الادخار المرتفعة، إلى جانب تسـريع عملية الانتعاش عند مواجهة أي تحدٍ اقتصـادي، بالإضـافة إلى أن الادخار يحقق الأمن المالي، ويقلل من نسـبة الاعتماد على الديون أو القروض.

كما يعد الادخار الدعامة الأسـاسـية للاسـتثمار، ودافعا أسـاسـيا للناتج المحلي من خلال تكوين رأس المال لتحقيق النمو الاقتصـادي؛ فالعلاقة بين الاسـتثمار والادخار علاقة مزدوجة من الناحية التمويلية ولا تختلف إلا بطبيعتهما. وأبرز ما تستند إليه لتبيان هذه العلاقة مقولة آدم سميث: "كل من يدخر سنويا، فإنه يستثمر سنويا". وهذا مما يدل على أن الادخار هو الأصل في الخطط الاستثمارية

الادخار

تعاريف ومفاهيم

الادخار من المتغيرات الاقتصـادية المهمة التي تعزز النمو الاقتصـادي؛ إذ يعد مصـدرا من مصـادر التمويل الداخلي، ويشـكل الادخار العائلي أداة مهمة لأي اقتصـاد لمسـاهمته في تحفيز التنمية الاقتصـادية المسـتدامة. وقد أظهرت نتائج الكثير من الدراسـات التطبيقية أن الدول التي يتمتع اقتصـادها بازدياد معدلات الادخار فيها حققت معـدلات نمو اقتصـادي عـاليـة؛ فـإدراك العوامل التي تعـد عـائقـا في طريق الادخـار وتؤثر في حجمـه ومعدلات نموه في مختلف الدول هو الأسـاس لوضـع سـياسـات مناسـبة لتعبئة المدخرات الوطنية وتوجيهها في المسار الاستثماري. وقد تعددت التعاريف والمفاهيم لمصطلح الادخار، ومنها ما يلي:

- "هو ذلك الجزء من الدخل الذي لا ينفق على السـلع والخدمات، ولا يخصـص للاكتناز، ويتم الاحتفاظ به بعيدا عن الاسـتهلاك والاسـتثمار، سـواء في صـورة نقود سـائلة أو أصـول أخرى؛ أي أنه هو الفرق بين الدخل والإنفاق الجاري" . (عروم شريف، "محددات الادخار والاستثمار"، جامعة الجزائر، 2016م)

- "المال المتبقي الذي تم خصمه من مصروف المستهلك من دخله خلال فترة معينة"

- "وعرف باتفاق المدارس الاقتصادية (النيوكلاسيكية والكلاسيكية والكينزية) بأنه ذلك الجزء من الدخل المتاح والذي يتم توجيهه للاستثمار في إنتاج السلع والخدمات والتي تأخذ طريقها للإنتاج، وتعد عملية اقتصادية يقوم بها الفرد كما تقوم بها الدولة، لذلك يعد وسيلة ضرورية لتكوين رأس المال المستخدم في الإنتاج" 3(محمود المتيم، أماني المخزنجي، "أثر الادخار على النمو الاقتصادي"، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، جامعة دمياط، يناير 20 20 - تقرير تحليل ادخار الأسر في المملكة العربية السعودية" كي بي إم جي في المملكة، مايو 2020)

- يرى علماء مدرسة شيكاغو للاقتصاد أن مفهوم الادخار يختلف عن الاستثمار بأنه "مقدار المال المحتفظ به تحسبا للحاجة له مستقبلا لتلبية الحاجات الاستهلاكية" با

أهمية الادخار(محمود المتيم، أماني المخزنجي، "أثر الادخار على النمو الاقتصادي"، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، جامعة دمياط، يناير 2020)

يلعب الادخار دورا مهما في تمويل الاستثمارات: فهو وسيلة من وسائل سد الحاجة ومواجهة الأزمات الطارئة سواء للفرد أو المجتمع، كما يعد نظاما اقتصادية ومالية يمكن من خلاله تلبية رغبات الأفراد واحتياجاتهم الحالية والمستقبلية.

أهمية الادخار للفرد

- يسهم في جعل الفرد أكثر قدرة وحكمه في المحافظة على المال.
- يسهم في تحسين مستوى المعيشة
- يعد مفتاح لتحقيق أهداف المستقبلية ومتطلبات الحياة المستقبلية.
- يساعد في تأمين الاحتياجات الطارئة وغير المتوقعة.
- يسهم في زيادة الثروة وتوريثها للأبناء لمواجهة تحديات ومتطلبات الحياة.
- يساعد في تمويل المشاريع الاستثمارية الخاصة للفرد.
- يمنح الفرد مزيدا من الخيارات والحرية لعيش الحياة بالطريقة التي يرغب بها دون الحاجة إلى الاقتراض.

أهمية الادخار للمجتمع .

- يسهم في تمويل المشاريع التنموية والنهوض باقتصاد البلد

- يساعد في الحد من التضخم وزيادة عرض السلع والخدمات.
- تحقيق عوائد وأرباح للاقتصاد الوطني من خلال توجيهها للاستثمار
- خلق تنمية اجتماعية بالتقليل من نسبة البطالة وتحسين مستوى الخدمات.
- الحد من الإنفاق الاستهلاكي للأفراد، وبالتالي زيادة الصادرات والحصول على النقد الأجنبي لتمويل المشاريع التنموية.
- . تقليل الطلب على السلع المستوردة .

-دوافع الادخار

هناك أسباب عدة تدفع الفرد إلى الادخار، منها: .

دافع التقاعد: حيث يلجأ الفرد إلى ادخار جزء من دخله المرتفع حالية: تحسبا لانخفاضه عند التقاعد. - **دافع الاحتياط**؛ حيث يدخر الشخص استعدادا للأزمات غير المتوقعة التي تؤثر في دخله أو احتياجه (كالفقر أو المرض). .

دافع التراكم، حيث يدخر الشخص لتوقعه كسب عوائد عالية من هذا الادخار، فكلما ارتفعت قيمة العائد زاد إقبال الفرد على الادخار.

دافع تحسين مستوى المعيشة لدى الفرد والاستمتاع بدخل أكبر في المستقبل. .

دافع الرغبة في توفير الاحتياجات الضرورية واللازمة (كشراء منزل أو سيارة... إلخ).

أنواع الادخار

يصنف الادخار وفقا للاقتصاد الكلي إلى ثلاث فئات، هي:

الادخار الخاص: هو ادخار جميع المقيمين داخل اقتصادها خلال فترة زمنية، ويشمل ادخار جميع الأسر والشركات داخل الدولة

الادخار الخاص = إجمالي الدخل المتاح لجميع المقيمين - الإنفاق الضريبي على الاستهلاك (الضرائب - الاستهلاك)

الادخار العام: هو مدخرات حكومة الدولة، وهو مؤشر مهم للنمو الاقتصادي؛ لأنه يحدد مستوى الأموال (الفائض والعجز) التي تمتلكها الحكومة.

الادخار العام = الضرائب - الإنفاق الحكومي

الادخار الوطني: يقصد به مجموع الادخار الخاص والادخار العام، كما يقصد به جميع المدخرات في الدولة، والتي تستخدم لغرض الاستثمار.

الادخار الوطني= إجمالي الدخل - الاستهلاك - الإنفاق الحكومي

وتصنف طبيعة المدخرات وفق ما يلي:

1-**ادخار اختياري (حر):** وهو الادخار الذي يقوم به الفرد رغبة منه واستجابة لإرادته بحرية تامة، والذي يكون نتيجة لموازنته بين وضعين: وضع إقدامه على إنفاق دخله، ووضع إمساكه عن هذا الإنفاق. وتسهم الإجراءات والسياسات التي تقوم بها الدولة في زياده حجم (الادخار الحر)، من خلال التوعية بأهمية الادخار وتنميته، وتطوير المؤسسات الادخارية وتوسعها وتحسين خدماتها، ورفع سعر الفائدة؛ لتشجيع الأشخاص على توجيه مدخراتهم إلى القطاع الإنتاجي.

2-**ادخار إجباري** :وهو الذي تنعدم فيه حرية الفرد؛ حيث يجبر عليه نتيجة لأسباب قانونية أو قرارات حكومية أو قرارات الشركات، ومنها ما يلي

أ- **الادخار التقاعدي**: يتوفر لدى صناديق المعاشات والتأمينات الاجتماعية، وهذا النوع له أهمية خاصة؛ لاتساع مجالاته، ولتمتعه بصفتي الاستمرار والثبات.

ب-**ادخار الشركات:** هو ما تقره الشركات لدعم احتياجاتها، من خلال عدم توزيعها لقسط من أرباحها؛ لغرض التمويل الذاتي لمشاريعها (أي تناقص الأرباح الموزعة على المساهمين).

- القروض وتنقسم إلى

أ- **القروض الداخلية:** يتم اللجوء إليها نتيجة شح الادخار الحر وقصور الادخار الإجباري (الضرائب)، حيث يتم توجيهها لأهداف الخطة العامة للدولة ودعم جهود التنمية.

ب- **القروض الخارجية:** هي وسيلة تلجأ إليها الدول بسبب قصور التمويل المحلي، ولتجنب بعض المخاطر الاقتصادية الداخلية، كالتدهور النقدي أو عدم الرغبة في تحمل ضرائب أعلى. وتسهم هذه القروض في:

- تنمية الصادرات وبدائل الواردات
- الدخل الوطني والمدخرات الوطنية
- تحسن الميزان التجاري
- الحد من التضخم وتدهور العملة المحلية

د- التمويل التضخم(بالعجز):

يتم عن طريق استحداث الادخار بزيادة وسائل الدفع والائتمان؛ ومن ثم الاستحواذ عليها واستخدامها في تمويل مشاريع التنمية. ويتم عن طريق:

- الحصول على الائتمان من الجهاز المصرفي في الدول المتقدمة.
- إصدار النقود في الدول النامية.

محددات الادخار

فيما يلي استعراض لبعض المحددات الرئيسية للادخار:

1-**الدخل** يعد الدخل المتاح للفرد المحدد الرئيس في زيادة الادخار أو انخفاضه؛ فالأشخاص ذوو الدخل المرتفع تكون قدرتهم على الادخار أكبر من ذوي الدخل المنخفض.

2-**حجم الثروة** يقصد بالثروة ما يملكه الفرد من الأصول العينية والمالية، وكلما كان هناك انخفاض في الثروة بسبب ظروف طارئة يميل الأفراد إلى الادخار بشكل أكبر لاستعادة ثروتهم.

3-**مستوى الأسعار** هناك علاقة عكسية بين مستوى الأسعار والادخار؛ إذ إن ارتفاع الأسعار قد يؤثر سلبا في القدرة الشرائية؛ ممايعني استهلاك كمية أكبر من الدخل لتلبية الاحتياجات الأساسية، مما يقلل من فرص الادخار لدى الأفراد، والعكس صحيح.

4-**التركيبة العمرية للسكان،** كلما كانت نسبة الأفراد في سن العمل بالمجتمع عالية كانت هناك زيادة في القوى العاملة، وبالتالي زيادة النشاط الاقتصادي وارتفاع دخل الأفراد؛ لتكون فرص الادخار لديهم كثيرة. أما إذا كانت نسبة الشيخوخة في المجتمع عالية فإن فرص الادخار تكون منخفضة، مقارنة بالدخل المتاح لديهم. وقد يعود ذلك إلى اتجاه كبار السن إلى استهلاك المزيد من مدخراتهم ومعاشاتهم التقاعدية.

- عمران سليمان، "دراسة اقتصادية قياسية للعلاقة السببية بين الادخار والاستثمار"، جامعة الجزائر، 2017م

أساليب وطرق الادخار

هناك عدة طرق وأساليب تساعد الفرد على الادخار، منها:

أ- التخطيط المالي

يساعدك التخطيط المالي على إدارة أموالك بفاعلية، وتحسين اتخاذ قراراتك المالية. ويقصد به التحضير والإعداد المسبق للأهداف المالية التي يرغب الفرد تحقيقها، وذلك من خلال وضع خطة استباقية مدروسة لترسم له الطريق، وهو عبارة عن عملية منطقية تتكون من أربع خطوات مترابطة، وهي:

1- **تقييم وتحليل الوضع المادي الحالي** من خلال تحديد الموارد المالية الخاصة، سواء الراتب الشهري أو أي مداخيل أخرى يتم الحصول عليها من عمل إضافي أو استثمارات أخرى، وأيضا تحديد مصروفاتك والتزامات المالية، مثل الفواتير والأقساط ونفقات المعيشة المتكررة.

2-**تحديد الأهداف المالية بحسب الأولوية** والتي ترغب تحقيقها مثل شراء منزل أو مركبة أو رفع المدخول الشهري أوسداد الديون أو التخطيط لمرحلة ما بعد التقاعد أو التحوط ضد الأزمات المالية من خلال الادخار وغير ذلك، وترتيبها بحسب أولويتها إلى قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل.

3- **وضع الميزانية لرسم معالم الإنفاق والدخل** ؛ حتى تتمكن من إدارة الأموال بطريقة ناجحة، مع مراعاة الالتزام بها وعدم الانحراف عن مسارها؛ فالميزانية تساعد على تتبع أوجه الإنفاق وقياس مدى التقدم نحو تحقيق الأهداف المالية.

4-**إعداد الخطة المالية** وذلك بوضع خطة مالية مناسبة لتحقيق تلك الأهداف. وقد تتضمن الخطة تقليص النفقات غير الضرورية أو الادخار أو زيادة مستوى الدخل، من خلال الاستثمار في استثمارات قليلة المخاطر. وبعد وضع الخطة يتم تنفيذها ومراجعتها من وقت لآخر، والعمل على تعديلها عند الحاجة لذلك.